الفصل الرابع

انقلاب 12 أيلول 1980

" التوليف الإسلامي _ التركي " في مواجهة اليسار والقومية الكردية

الفصل الرابع

انقلاب 12 أيلول 1980

" التوليف الإسلامي - التركي " في مواجهة اليسار والقومية الكردية

لم يكن الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا يوم الجمعة 12 أيلول 1980 أمراً مفاجئاً بالنسبة لكثير من المراقبين، ذلك أن الأوضاع الداخلية في تركيا في السنوات الأخيرة من عقد السبعينات، وما تزامن معها من متغيرات إقليمية ودولية، رجحّت حدوث الانقلاب العسكري في أية لحظة. ووفقاً لبعض المصادر كانت فكرة الانقلاب تخامر العسكريين الأتراك منذ أحداث عنفٍ طائفي دموية وقعت في قهرمان مرعش نهاية عام 1978 [1]. وبغض النظر عن التفاصيل والآراء المتباينة يمكن إجمال العوامل التي دفعت الجيش التركي إلى القيام بذلك الانقلاب فيما يأتي :

أولاً : الأزمة السياسية الداخلية :

تدهورت الأوضاع السياسية الداخلية في تركيا إلى حد خطير في أواخر عقد السبعينات، وافتقدت البلاد حكومة قوية قادرة على فرض الأمن والنظام بسبب المنافسات الحزبية والنتائج التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية في 1973 و 1977. وكان أخطر ما شهدته البلاد أعمال العنف والإرهاب السياسي التي حصدت آلاف الأرواح، ففي العامين اللذين سبقا الانتخابات بلغ عدد ضحايا تلك الأعمال 5241 قتيلاً و 14152 جريحاً. وقد قارن قائد الانقلاب الجنرال كنعان إيفرن تلك الخسائر بخسائر الأتراك في حرب الاستقلال (1919-1922)، والتي بلغت 5763 قتيلاً و 18480 جريحاً[2]. وقدرت حكومة ديميريل، التي كانت في السلطة عند حدوث الانقلاب، ضحايا أعمال العنف والإرهاب السياسي بأكثر من ضعف العدد المذكور سابقاً[3]. وكان بين ضحايا تلك الأعمال نهاد إيريم رئيس أول حكومة تشكلت بعد الانقلاب العسكري في 12 آذار 1971، واتسع نطاق تلك الأعمال في الأشهر القليلة التي سبقت الانقلاب بحيث جعلت تركيا على حافة حرب أهلية. إن قسطاً كبيراً من اللوم عن تلك الأعمال وُجه إلى حزب الحركة القومي المتطرف وتنظيماته المسلحة، وإلى الحركات والمنظمات اليسارية المتطرفة، كما وجهت بعض المصادر أصابع الاتهام إلى أجهزة المخابرات التركية والأمريكية بالتورط في تلك الأعمال بشكل مباشر لتمهيد السبيل أمام الجنرال ايفرن للوصول إلى السلطة[4].

وإلى جانب أعمال العنف والإرهاب السياسي كانت هناك المظاهرات والإضرابات العمالية، التي ترافقها عادةً مواجهات مع رجال الأمن، ووقوع قتلى وجرحى، واعتقالات. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما حدث أثناء التجمع العمالي الحاشد في ساحة " تقسيم "

بوسط إسطنبول بمناسبة عيد العمال العالمي في 1 أيار 1977، وما حدث في شباط 1980 عندما احتل عمال يساريون معملاً للقطن في أزمير الأمر الذي أجبر الحكومة على إرسال عدد كبير من رجال الأمن لقمع العمال[5].

إن عجز الحكومة التركية والصراع بين الأحزاب السياسية في تلك الحقبة بلغ حداً أخفق فيه المجلس الوطني الكبير في اختيار خلف لرئيس الجمهورية فخري كوروتورك الذي انتهت مدة رئاسته في نيسان 1980. فقد جرت أكثر من مائة عملية اقتراع لهذا الغرض، ولكن دون التوصل إلى نتيجة الأمر الذي أعاق قيام المجلس الوطني الكبير بمهامه التشريعية بشأن القرارات الأمنية، والتي تُعّد ضرورة ملحة بالنسبة للمؤسسة العسكرية التركية. وهذا ما دفع رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال ايفرن إلى توجيه إنذار في تموز 1980 إلى المجلس الوطني الكبير والأحزاب السياسية بأن تحسم موضوع رئاسة الجمهورية، وهكذا تم تعيين إحسان صبري جاغليانكل رئيساً للجمهورية بالوكالة لحين التوصل إلى قرار نهائي [6].

ثانياً : الحركة القومية الكردية في تركيا :

شهد عقد السبعينات تطوراً مهماً في الحركة القومية الكردية في تركيا تمثل في ظهور العديد من المنظمات الكردية اليسارية المتطرفة، وخصوصاً بين الشباب وطلبة الجامعات. وقد قدر أحد المصادر عدد المنظمات الكردية ذات الميول الانفصالية والاتجاهات اليسارية في تركيا بأكثر من 12 منظمة [7]. وكان أبرز تلك المنظمات حزب العمال الكردستاني " P.K.K "[8]، الذي تأسس في أواخر عام 1978 بزعامة عبد الله أوجلان. وقد شهد عام 1979 وقوع مواجهات بين المسلحين الكرد وقوات الأمن التركية، كما تعرضت قيادة حزب العمال الكردستاني للملاحقة مما أجبر أوجلان على مغادرة تركيا إلى سوريا، ثم إلى لبنان في تموز 1979 [9]. ومن المعروف أن لدى القيادة العسكرية التركية حساسية خاصة تجاه القضية الكردية في تركيا، وتنظر إليها بوصفها تهديداً كامناً لوحدة أراضي تركيا.

ثالثاً : المد الإسلامي :

على الرغم من تراجع نسبة الأصوات المؤيدة لحزب السلامة الوطني في انتخابات عام 1977، وعدم مشاركة أتباعه في أعمال العنف والإرهاب التي حدثت في تركيا في تلك الحقبة[10]، إلا أن القيادة العسكرية بدأت تشعر بعدم ارتياح تجاه فعاليات الحزب السياسية وانتقاداته الصريحة للنظام العلماني القائم في البلاد. ومما زاد من حساسية القيادة العسكرية التركية تجاه حزب السلامة الوطني في تلك الحقبة أمران، الأول هو قيام الجمهورية الإسلامية في إيران وترحيب قيادة حزب السلامة بذلك، وثناء المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله الخميني على حزب السلامة الوطني وقيادته والدعوة له بالتوفيق في " القضاء على النظام الفاسد في أنقرة " [11]. أما الأمر الثاني فهو احتمال قيام تحالف بين حزب السلامة الوطني وحزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي كان يزيد من احتمالات فوز

مثل ذلك التحالف في انتخابات مقبلة، لاسيما وأن الدستور التركي يفسح المجال أمام إسقاط الحكومة إذا ما خسرت ثلاث عمليات تصويت في البرلمان خلال 18 شهراً [12].

لقد سبقت الإشارة إلى التجمع الجماهيري الذي نظّمه حزب السلامة الوطني في قونية بتاريخ 6 أيلول 1980 وإعطائه دفعة قوية للقيادة العسكرية التركية للقيام بالانقلاب، وفي نفس اليوم الذي حدث فيه الانقلاب صرح الجنرال ايفرن لوكالة أنباء رويترز بأن الجيش قام بالانقلاب لوقف المد الإسلامي [13].

يرى بعض الباحثين، ومنهم الباحث التركي كمال كاربات K.Karpat، إن الإسلاميين هيئوا البديل الوحيد للانقلاب العسكري في عام 1980، إذ لم تكن هناك قوة أخرى تحظى بتأييد شعبي مماثل. ويعزّز رأيه هذا بأن إذاعة سرية للحزب الشيوعي التركي تبث برامجها من برلين الشرقية (عاصمة جمهورية ألمانيا الشرقية حينذاك) أدانت انقلاب 12 أيلول1980 ودعت أتباع حزب السلامة الوطني إلى قيادة المقاومة [14].

رابعاً : الأزمة الاقتصادية :

تفاقمت الأزمة الاقتصادية في تركيا في السبعينات، ولاسيما في النصف الثاني من ذلك العقد. ومع أن جزءاً من الأزمة يعود إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير بعد عام 1973، مما أدى إلى عجز متزايد في ميزان التجارة الخارجية التركي لأن تركيا تستورد معظم احتياجاتها النفطية من الخارج، إلا أن السياسات الاقتصادية للحكومات التركية المتعاقبة تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن الأزمة. أما أبرز مظاهر الأزمة فكانت، زيادة المديونية الخارجية التركية من 2,2 مليار دولار في عام 1970 إلى 17 مليار دولار في عام1980، وارتفاع نسبة البطالة إلى ما بين 20% و 25% حسب التقديرات، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 3,634,000 شخص في عام 1980[15]. ولغرض معالجة هذه الأزمة، أو التخفيف منها في الأقل، تم إقرار برنامج إصلاح اقتصادي في 24 كانون الثاني تضمنَ إجراءات صارمة من قبل صندوق النقد الدولي " IMF ". وكان هذا البرنامج، الذي يُنسب إلى تورغوت أوزال، يهدف أساساً إلى إقامة اقتصاد سوق حرة في تركيا، وبناء قطاع من الاقتصاد يعمل للتصدير ويحقق المنافسة في السوق العالمية. وتطلب ذلك تدعيم القوة الاقتصادية للشركات والمشروعات الكبرى[16]. إن تنفيذ هذا البرنامج كان يتطلب تأمين النظام والاستقرار في البلاد وهو ما عجزت حكومة ديميريل عن توفيره، وعُدّ هذا سبباً إضافياً للانقلاب العسكري. وبعد الانقلاب مباشرةً أعلن قادته دعمهم والتزامهم التام ببرنامج 24 كانون الثاني 1980 الاقتصادي بوصفه " المنهج الواقعي الوحيد " لإعادة إنعاش الاقتصاد التركي[17].

خامساً : المتغيرات الإقليمية والدولية :

لم يكن انقلاب 12 أيلول 1980 حدثاً داخلياً وحسب، بل كانت له أبعاد خارجية أيضاً تتمثل في مصلحة ودور الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في حدوثه. ذلك أن قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان في عام 1979، ونُذُر الحرب العراقية - الإيرانية الوشيكة في أيلول 1980، زادت من قيمة تركيا الإستراتيجية بسبب موقعها القريب من تلك المناطق الساخنة، ومنطقة الخليج العربي حيث المصالح النفطية الغربية المهمة، فضلاً عن قوة تركيا العسكرية المهمة وثقلها في إطار حلف الناتو. كما أن الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قلقة في ذلك الوقت من ازدياد حدة العداء لأمريكا والصهيونية في الشرق الأوسط وتأثير ذلك على حليفتها تركيا[18]. واستجابة لتلك المتغيرات رفعت الإدارة الأمريكية الحظر الذي كانت قد فرضته على تصدير السلاح إلى تركيا بسبب التدخل العسكري في قبرص عام 1974 واستأنفت تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية إليها. وفي 29 آذار 1980 تم توقيع اتفاقية تعاون ودفاع مشترك بين الدولتين تضمنت بنوداً عديدة من بينها إبقاء القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي التركية، وتجهيز الجيش التركي بالأسلحة الأمريكية المتقدمة، وبأن على تركيا التزامات خاصة تجاه حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وبالأخص إسرائيل[19]. وفي 25-26 حزيران 1980 عقد حلف الناتو اجتماعاً في أنقرة أعلن

وزير الخارجية التركي خير الدين اركمن في ختامه أن حكومته قررت السماح للطيران الأمريكي القيام بالتدريب والاستطلاع في المجال الجوي التركي بحرية تامة [20].

في ضوء الاعتبارات السابقة كان من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو قيام نظام حكم قوي في تركيا تحت حكم الجنرالات وثيقي الصلة بالغرب. وثمة إشارات عديدة إلى الصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو وبين قادة انقلاب 12 أيلول 1980، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، ما ذُكر عن قيام قادة الانقلاب بإبلاغ الولايات المتحدة الأمريكية أن الجيش التركي سينفذ انقلاباً عسكرياً، وأنه لن يفعل ذلك دون موافقة مسبقة من واشنطن، وبأن " المهندس الرئيس " للانقلاب كان بول هينز P. Henze، المدير السابق لمحطة المخابرات المركزية الأمريكية " CIA " في أنقرة [21]. كما لم يكن من قبيل المصادفة أن تجري قوات من حلف الناتو مناورات عسكرية في تركيا في نفس اليوم الذي حدث فيه الانقلاب، وفضلاً عن ذلك كانت واشنطن من أولى العواصم التي أيدت الانقلاب [22].

كانت هذه العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى قيام انقلاب 12 أيلول 1980، وهناك من يرجح وجود عامل آخر تم التلميح إليه في البيانات التي صدرت عقب الانقلاب، وهذا العامل هو الخوف من خطر انقسام الجيش من خلال تغلغل ما أسماه الجنرال ايفرن " القوى السرية والخائنة " إلى القوات المسلحة وإمكانية إشاعتها الفرقة في صفوفه خلال سنوات قليلة. كما تخوف كبار قادة المؤسسة العسكرية التركية من أن استمرار عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي، قد يؤدي إلى انقلاب عسكري من جانب صغار الضباط خارج نطاق سيطرة التسلسل القيادي العسكري. وكانت شائعات قد ترددت أيضاً عن وجود ضباط في القوات المسلحة يدينون بالولاء لحزب الحركة القومي [23]، الذي يقوده توركيش، وهو من الضباط الذين شاركوا في الانقلاب العسكري الأول في 27 أيار 1960.

نفذ الجيش التركي الانقلاب في الساعة الرابعة من فجر يوم 12 أيلول 1980، وبعد حوالي ساعتين أذاعت قيادة الانقلاب بياناً بررت فيه الانقلاب بأن الدولة وأجهزتها الرئيسة صارت عاجزة عن العمل، وأن الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات، وأن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد. وأن كل ذلك أدى إلى زيادة أنشطة القوى الانفصالية، وفقدان أمن حياة وممتلكات المواطنين. واستطرد البيان " أن الرجعيين وغيرهم من أصحاب العقائد المنحرفة هم الذين ازدهروا بدلاً من الأتاتوركية أو الكمالية "، وبأن الهجمات على كل جوانب المجتمع، كالمدارس والجامعات والهيئات القضائية والمنظمات العمالية وغيرها، تقود البلاد نحو الانفصال والحرب الأهلية [24].

شكل قادة الانقلاب " مجلس أمن قومي " برئاسة الجنرال ايفرن وعضوية قادة القوات البرية والبحرية والجوية والدرك، والذي أصبح أعلى سلطة تشريعية بعد حل البرلمان، وتمت تسمية ايفرن رئيساً للدولة. وقد حكم هذا المجلس تركيا منذ الانقلاب حتى إجراء الانتخابات العامة وإعادة السلطة إلى المدنيين في تشرين الثاني 1983 [25]. كما تم في مطلع تشرين الأول 1980 تشكيل وزارة برئاسة الأميرال المتقاعد بولند أولصو وكان معظم

أعضائها من العسكريين المتقاعدين والبيروقراطية، وشغل تورغوت اوزال فيها منصب نائب رئيس الوزراء في الشؤون الاقتصادية ومُنح صلاحيات واسعة للمضي في تنفيذ برنامج 24 كانون الثاني 1980 لمعالجة الأزمة الاقتصادية في البلاد [26].

فرض قادة الانقلاب الأحكام العرفية في أنحاء البلاد، واتخذوا إجراءات صارمة عدّوها ضرورية لوضع نهاية للاستقطاب الإيديولوجي والعنف الذي ضرب البلاد وأرهب المجتمع التركي، ومن ثم إعادة بناء الإطار السياسي والدستوري من خلال دستور جديد يقوّي السلطة التنفيذية ورئاسة الجمهورية على حساب الحريات المدنية[27]. ووفقاً لرأيهم فإن الكمالية قد نُسيت تدريجياً، وتُركت البلاد بلا قيادة [28].

اشتملت الإجراءات التي اتخذتها قيادة الانقلاب على حل البرلمان واحتجاز زعماء الأحزاب السياسية الرئيسة في البلاد وهم كل من، اجويد وديميريل واربكان وتوركيش، واعتقال المئات من أعضاء تلك الأحزاب، ومنهم نواب في المجلس الوطني الكبير، وحملة مطاردة واعتقالات واسعة في صفوف أعضاء المنظمات السياسية والاتحادات المهنية ممن اتهموا بالمشاركة في أعمال العنف والإرهاب أو التحريض عليه، وتم حل الاتحادات العمالية واليسارية " DISK " واليمينية" MISK "، واستُهدفت مجموعات قومية كردية. وأُنهيت الاستقلالية الذاتية التي كانت تتمتع بها الجامعات ووضعت تحت سلطة " مجلس التعليم العالي " ومُنع كوادرها من الانتماء إلى الأحزاب السياسية وجرت حملة تطهير فيها وفي مختلف دوائر ومؤسسات الدولة، وتم تقييد حرية الصحافة [29]. ومن جهة أخرى تبنت قيادة الانقلاب سياسة خارجية وعسكرية مُنسجمة مع السياسات والمصالح الغربية في المنطقة [30].

أصدر قادة الانقلاب دستوراً مؤقتاً في 7 تشرين الأول 1980 يتضمن 7 مواد منحتهم سلطات واسعة، وتقرر أن تبقى مواد دستور 1961 التي لا تتعارض مع مواد الدستور المؤقت قيد العمل حتى صدور دستور جديد للبلاد [31]. وفي تشرين الأول 1981بدأت الخطوة الأولى نحو إعادة البناء السياسي والدستوري عندما عيّن مجلس الأمن القومي مجلساً استشارياً لصياغة دستور جديد للبلاد، وصدر في الوقت نفسه قانون بإلغاء الأحزاب السياسية كافة ومصادرة ممتلكاتها ووثائقها[32]. وفي 7 تشرين الثاني 1982 قُبل الدستور الجديد في استفتاء شعبي[33]، وتم انتخاب الجنرال ايفرن رئيساً للجمهورية وتولى مهام منصبه رسمياً في 9 تشرين الثاني. وكانت الخطوة الثانية صدور قانون الأحزاب السياسية الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 24 نيسان 1983. وفي اليوم التالي رفع مجلس الأمن القومي الحظر عن النشاط السياسي، وفتح صفحة جديدة في الحياة السياسية. وقد نص القانون على أن الأحزاب يمكن أن تؤسس من قبل 30 مواطناً تركياً، ومُنح مجلس الأمن القومي حق النقض (الفيتو) ضد أي من الأعضاء المؤسسين بدون تقديم أي مبرر[34]. وقد استثني من حق تأسيس الأحزاب جميع السياسيين الذين كانوا في السلطة أو المعارضة بتاريخ 12 أيلول 1980، والذين فُرض عليهم حظر ممارسة أي نشاط سياسي لمدة 10أعوام، أو كانوا أعضاء في المجلس الوطني الكبير والذين فرض عليهم حظر مماثل لمدة 5 أعوام. واشترط القانون أن يكون التعبير عن الآراء والمعتقدات من خلال العمل الحزبي منسجماً مع مبدأ العلمانية. ومنع القانون الأحزاب من التعامل مع أي مؤسسة إقليمية ودولية، كما

منع كافة العسكريين والطلبة والعمال وموظفي الدولة من ممارسة العمل الحزبي. واشترط حصول الأحزاب السياسية على 10% في الأقل من أصوات الناخبين في الانتخابات العامة ليحق لها الحصول على تمثيل في البرلمان [35]. وقد قلص ذلك فرص الأحزاب الصغيرة في إيصال ممثليها إلى البرلمان، وجعل عملية تشكيل حكومة أكثرية مستقلة أمراً أسهل [36]. وفي 13 حزيران 1983 صدر قانون جديد للانتخابات التي تقرر أن تجري في 6 تشرين الثاني من ذلك العام. وفي 1 تموز 1983 تخلى ايفرن عن رئاسة هيئة الأركان العامة ليتحول إلى الحياة المدنية، مما اعتبر خطوة مهمة لقيادة البلاد ثانية نحو الحكم المدني قبل الانتخابات العامة [37].

بعد صدور قانون الأحزاب السياسية في نيسان 1983 بدأت عملية تقديم الطلبات إلى وزارة الداخلية التركية بدءاً من 16 أيار لتأسيس أحزاب سياسية جديدة. وفي غضون أسابيع أُسس أكثر من 17 حزباً كانت أكثرها وقتية [38]، في الوقت الذي كانت فيه القيادة العسكرية تسعى إلى إيجاد أقل عدد ممكن من الأحزاب على الساحة السياسية خشية عودة مأساة الحكومات الائتلافية التي سبقت انقلاب 12 أيلول 1980 [39]. وعندما جرت الانتخابات البرلمانية في 6 تشرين الثاني 1983 سُمح لثلاثة أحزاب فقط، عُدت مستوفية لشروط قانون الأحزاب السياسية، بالمشاركة في تلك الانتخابات وهذه الأحزاب هي [40]:

1- حزب الوطن الأم " Ana Vatan Partisi "، الذي تأسس في 20 أيار 1980 بزعامة تورغوت اوزال، وسيأتي الحديث عن هذا الحزب لاحقاً.
2- حزب الديمقراطية القومي " Milliyetci Demokrasi Partisi "، الذي تأسس في 16 أيار 1983 بزعامة الجنرال المتقاعد تورغوت صون ألب، وكان حزباً مؤيداً للقيادة العسكرية لانقلاب 12 أيلول 1980، ويستمد منهجه من فلسفة ذلك الانقلاب. وقد تلقى دعماً من الجنرال ايفرن، وعُدّ بمثابة " حزب حكومي".
3- الحزب الشعبي " Halkçi Partisi "، الذي تأسس في 25 أيار 1983 بزعامة نجدت جالب N. Calp، وقد طرح هذا الحزب نفسه بوصفه تنظيماً ليسار الوسط، وتضمن برنامجه المبادئ الأتاتوركية الستة. وكان لهذا الحزب أيضاً ارتباط وثيق مع قادة انقلاب 12 أيلول 1980.

أسفرت الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني 1983 عن فوز حزب الوطن الأم بنسبة 53% من مقاعد المجلس الوطني الكبير، أي 212 مقعداً، والحزب الشعبي بنسبة 29,25%، أي 117 مقعداً، وحزب الديمقراطية القومي بنسبة 17,75%، أي 71 مقعداً. واستناداً إلى هذه النتيجة كلف رئيس الجمهورية ايفرن زعيم حزب الوطن الأم اوزال بتشكيل حكومة جديدة، وفي 13 كانون الأول 1983 صادق الرئيس ايفرن على تشكيلة تلك الحكومة، التي كانت غالبية أعضائها من حزب الوطن الأم. وحصلت تلك الحكومة على ثقة المجلس الوطني الكبير في 24 كانون الأول لتكون بذلك أول حكومة مدنية وصلت إلى السلطة عن طريق الانتخابات بعد انقلاب 12 أيلول 1980 [41]، ولتبدأ بذلك مرحلة جديدة من تاريخ تركيا، وتاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة فيها.

كان موقف قادة انقلاب 12 أيلول 1980 متشدداً تجاه حزب السلامة الوطني ذو التوجه الإسلامي، وجاء هذا الموقف انسجاماً مع التقاليد الأتاتوركية التي يعد الجيش نفسه

حارساً لها. فبعد الانقلاب مباشرة أصدر الجنرال ايفرن أمراً باحتجاز زعيم الحزب نجم الدين أربكان [42]. كما تم، حسب بعض المصادر، اعتقال حوالي 30,000 من الإسلاميين في الأيام الأولى من الانقلاب [43]. وقد أقيمت دعوى ضد أربكان ورفاقه في الحزب وفق المادة (163) من قانون العقوبات التركي، وجاءت وثيقة الاتهام في 50 صفحة أهم ما فيها أن غاية الحزب الأصلية إقامة نظام على أساس الشريعة الإسلامية، والسعي لإزالة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في تركيا، إلا أن المدّعي العام لم يستطع تقديم وثائق يمكن الاعتماد عليها في إدانتهم. وهكذا أُفرج عن قسم من أعضاء الحزب المعتقلين في 15 أيار 1981، فيما أطلق سراح البقية منهم في 25 تموز من العام نفسه [44]. وفي تشرين الأول 1981 صدر قانون إلغاء الأحزاب السياسية كافة، ومن بينها حزب السلامة الوطني، ومصادرة ممتلكاتها ووثائقها. وفي شباط 1983 مثل أربكان أمام المحكمة مجدداً وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة 4 سنوات، إلا إنه استأنف الحكم وتمت تبرئته [45]. وكان أربكان من بين الساسة البارزين الذين حُظروا من ممارسة أي نشاط سياسي لمدة 10 أعوام كما سبقت الإشارة. وعلى أية حال لم يكن موقف قادة الانقلاب هذا من حزب السلامة الوطني يهدف إلى " اقتلاع " العامل الإسلامي من الحياة السياسية أو الاجتماعية تماماً، فالتجارب السابقة أثبتت فشل ذلك. وفضلاً عن ذلك كان قادة الانقلاب يرون في الإسلام وسيلة لمواجهة الأفكار والمنظمات اليسارية، أي الاشتراكية والشيوعية [46]. ولذا فإنهم لم يترددوا في استغلال الدين واللجوء إلى الخطاب الديني – القومي لتحقيق غايات سياسية على مستوى الداخل التركي، وعلى مستوى علاقات تركيا الإقليمية.

على خلفية الأحداث التي أدت إلى وقوع الانقلاب أراد قادته تحقيق ثلاثة أهداف أساسية على المستوى الداخلي ؛ الأول إيقاف المد الإسلامي المتمثل في حزب السلامة الوطني وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ؛ والثاني محاربة الأفكار والمنظمات الاشتراكية والشيوعية في البلاد والحد من تأثيرها على جيل الشباب ؛ والثالث التصدي للحركة القومية الكردية في جنوب شرق البلاد. ووفقاً لرؤية الجيش التركي فإن الأفكار والمنظمات الاشتراكية والشيوعية كانت سبب رئيس للانقسام والعنف في المجتمع التركي. فقد كان الجنرال ايفرن مقتنعاً بأن العنف السياسي في تركيا مصدره الدعايات اليسارية التي " أفسدت " جيل الشباب، وبأن الأفكار الاشتراكية هي سبب الفوضى في تركيا [47]. أما ممثل وزارة الدفاع في وزارة التربية التركية بعد الانقلاب فقد أشار إلى أن الشيوعيين لم يشجعوا الصراع الطبقي حسب، بل الأسوأ من ذلك أنهم أكدّوا على الاختلافات في الهوية بين الشعب. ووفقاً لرأيه أيضاً كان الشيوعيين محرضين عملوا على إثارة الصراعات بين الطوائف الإسلامية المختلفة، وكذلك بين " من يُسّمون المواطنين الكرد "، على حد تعبيره، وبقية السكان[48]. إن هذا التقييم للتهديد اليساري كان مبالغاً فيه نوعاً ما، ولكن كان لا بد من إبرازه لتوكيد موقف قادة الانقلاب المؤيد للغرب في مستهل مرحلة الحرب الباردة الثانية بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان.

وبغض النظر عن مدى موضوعية تقييم التهديد اليساري فإنه سيدفع قادة الانقلاب إلى التوسل بالإسلام لمواجهة الأفكار اليسارية، وإبعاد الشباب عن السياسة، وتطبيع الوضع الداخلي في البلاد. فخلال السنوات الثلاث التي حكم .فيها مجلس الأمن القومي ازداد تأثير

الإسلام في السياسة التركية بشكل دراماتيكي، ومع اعتراف الجنرالات بأنهم ملتزمون بالكمالية إلا أنهم عملوا على تطوير ثقافة قومية يؤدي الإسلام دوراً مهماً فيها [49]. إن هذا المزج بين الدين والقومية الكمالية هو ما يميّز انقلاب 12 أيلول 1980 عن الانقلابيين العسكريين السابقين [50].

كانت محاربة هيمنة الإيديولوجيات اليسارية و " الأصولية " الإسلامية على شباب البلاد في مقدمة جدول أعمال الانقلاب. ومع أن الجيش قمع الحركات اليسارية والإسلامية بقوة، إلا أن قادة الانقلاب أدركوا أنهم بحاجة إلى بديل إيديولوجي، لأن قدرة الإيديولوجية الكمالية العلمانية على تلبية ذلك باتت محدودة[51]. بيد أن ذلك لا يعني أن الجيش تخلى عن التزامه بحماية الإيديولوجية الكمالية أو الأتاتوركية، بل أنهم شجعوا على تقديم تلك الإيديولوجية برتوشٍ جديدة في محاولة لتقديمها بشكل أكثر قبولاً كما سنلاحظ. كما أن الجيش أكد التزامه بحماية تلك الإيديولوجيـــة من خلال دستور عام 1982 ، إذ جاء في ديباجتــه " التصميم على عدم تقديم حماية للأفكار والآراء المناهضة لمصالح الأمة التركية... أو القيم التاريخية والأخلاقية التركية القومية، والمبادئ والإصلاحات والتحديث الذي جاء به أتاتورك وعلى أساس متطلبات مبدأ العلمانية، ولن يكون هناك رجوع مهما كان إلى المشاعر الدينية المقدسة في شؤون الدولة وسياستها ". ونصت المادة (2) من الدستور على أن " الجمهورية التركية هي دولة ديمقراطية علمانية تحكمها قاعدة القانون تسعى لتحقيق مفاهيم الأمن العام والتضامن الوطني والعدالة وتحترم حقوق الإنسان وتدين بالولاء لقومية أتاتورك، وترتكز على المبادئ الأساسية كما نصت عليها الديباجة ". وأكدت المادة (174) من الدستور على عدم جواز تفسير أو تأويل أي حكم من أحكام الدستور على نحو يخل بدستورية " قوانين الإصلاح "، في إشارة إلى القوانين الصادرة في الجمهورية التركية بين عامي 1924-1934 في إطار سياسة التغريب والعلمنة التي انتهجها مصطفى كمال أتاتورك [52].

كان البديل الإيديولوجي الذي تبناه قادة انقلاب 12 أيلول 1980 هو " التوليف التركي – الإسلامي / Türk- Islam Sentenzi " الذي أصبح بمثابة إيديولوجية شبه رسمية للنظام العسكري [53]. والواقع أن استغلال الطرح القومي – الديني لم يكن أمراً جديداً في السياسة التركية فهناك أمثلة سابقة على ذلك من عهد الاتحاديين (1908-1918) وحرب الاستقلال التركية (1919-1922) [54]. أما على مستوى الصياغة النظرية المعاصرة فإن مضامين " التوليف التركي – الإسلامي " تمت صياغتها من قبل رابطة تضم مجموعة من الصحفيين والأكاديميين، وغيرهم من المثقفين ذوي التوجه القومي الديني، تعرف باسم " موقد المثقفين – Aydinlar Oçaği " والذي تأسس في عام 1970 [55] لكسر هيمنة المثقفين اليساريين على النقاش السياسي، وتأثيرهم على جيل الشباب، ولاسيما بعد المظاهرات الطلابية التي خرجت تحت قيادة المجموعات اليسارية في أواخر الستينات. أما أبرز منظّري " موقد المثقفين " فكان إبراهيم قفص اوغلو I. Kafesoğlu وهو أول رئيس لها أيضاً [56]. وقد رأى أعضاء هذه الرابطة أن الإسلام ليس مجرد عنصر من عناصر الثقافة التركية بل هو أداة مهمة للسيطرة الاجتماعية. وكان هدف هؤلاء أيضاً صياغة إيديولوجية تكون بديلاً للكمالية، التي ألقوا عليها اللوم في التشوش الذي أصاب جيل الشباب في تركيا. وفي الوقت نفسه كانوا يأملون أن تعمل تلك الإيديولوجية بمثابة جدار إيديولوجي واقي في مواجهة

الفكر اليساري الذي عدّوه مسؤولاً عن الفوضى والعنف الذي ضرب تركيا في نهاية عقد الستينات[57]. وكانوا مصممين في كتاباتهم وإصداراتهم وحلقاتهم الدراسية الحرة على تحويل التراث العثماني التركي إلى واقع سياسي. وبالنسبة إليهم إن الطرح التركي – الإسلامي فقط يمكن أن يجلب الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية [58].

إن خلاصة مضمون الطرح التركي – الإسلامي هي وجود العديد من نقاط التماثل المذهلة بين ثقافة الأتراك في مرحلة ما قبل الإسلام وبين الحضارة الإسلامية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الإحساس العميق بالعدالة، والإيمان بالوحدانية، والتأكيد على الأخلاق والحياة العائلية. ولذا من الطبيعي أن ينجذب الأتراك إلى الإسلام، وأن يكونوا جنداً للإسلام. ووفقاً للتوليف التركي – الإسلامي فإن الثقافة والهوية القومية التركية تتشكل من التقاليد التركية القديمة على مدى 2500 عام، والتقاليد الإسلامية على مدى 1000 عام، ولذا فإن الإسلام ليس متناغماً مع القومية التركية فقط، بل إنه جزء متمم لها [59]. ومع أن مؤسسي هذه الإيديولوجية يثنون على مصطفى كمال أتاتورك وحرب الاستقلال التركية، إلا أنهم يتهمون الإيديولوجية الكمالية بأنها أدارت ظهرها لقرون من التاريخ التركي (والمقصود هنا المرحلة العثمانية)، وبذلك تسببت في إحداث ضرر خطير في الثقافة القومية، وعرّضت البلاد لأزمة سياسية واجتماعية شاملة في السبعينات[60]. كما تتضمن الإيديولوجية دعوة إلى إقامة دولة مركزية قوية قادرة على تدمير القوى التي تقوّض " الثقافة القومية " و الإجماع القومي "[61]. وأكدت كذلك على " العائلة، والجامع، والثكنة العسكرية " بوصفها ثلاث دعامات مؤسساتية يمكن أن تُنتج مجتمعاً منضبطاً وموحداً، ودولةً قوية وموحدة ومتناغمة[62]. ومن الأفكار الأساسية في " التوليف التركي – الإسلامي " أيضاً أنه إلى ما قبل عهد إصلاحات التنظيمات التي بدأت عام 1839، كان كل من علماء الدين والجيش الانكشاري،" أسلاف " الجيش التركي الحديث، يدعم أحدهما الآخر [63].

حظي التوليف التركي – الإسلامي بالقبول من لدن بعض الأحزاب السياسية ولاسيما حزب الحركة القومي[64] وبدرجةٍ أقل حزب السلامة الوطني. وعلى الرغم من التقاليد العلمانية للضباط الأتراك فإن التوليف التركي – الإسلامي راقَ لعددٍ من القادة العسكريين البارزين، ومن بينهم الجنرال كنعان ايفرن [65]. وكان لإيفرن دور أساسي في رسم سياسات الحكومة العسكرية بعد انقلاب 12 أيلول 1980، وفي اتخاذ الإسلام وسيلة لتعزيز أفكاره وسياسته العلمانية. وكذلك توسيع القاعدة الاجتماعية المؤيدة للحكومة العسكرية. فقد كان ايفرن يفهم جيداً دور الدين بوصفه عامل تماسك اجتماعي، ومصدر أخلاق وقوة ثقافية يتسلح بها المسلم ضد التهديد الشيوعي. ومن هنا فإن خطابات وسياسات قادة الانقلاب تعاملت مع الإسلام على أنه عنصر في خدمة الأمة والقومية وليس قوة مستقلة تتنافس مع القومية والعلمانية[66].

وعلى هذا الأساس من الفهم للإسلام ودوره المهم سعى قادة الانقلاب إلى البدء بعملية " أسلمة من فوق – Islamization from above " مُسيطر عليها من قبل الدولة من خلال تبني " التوليف التركي – الإسلامي " الذي كان يهدف إلى التقليل من جاذبية الإيديولوجيات اليسارية المتطرفة، وإزالة تأثير أنماط التفكير الإسلامي من الباكستان والعالم العربي [67]. وفضلاً عن ذلك كان من المُفترض أن يساعد " التوليف التركي –

الإسلامي " على احتواء التوسع السوفييتي جنوباً، ومواجهة " التطرف الإسلامي الإيراني " من خلال بناء ائتلاف من دول إسلامية " معتدلة " مدعومة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما مع المملكة العربية السعودية للحصول على قروض لدعم الاقتصاد التركي [68]. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الجنرال ايفرن هو الذي اتخذ في عام 1981 قراراً بالسماح لـ " رابطة العالم الإسلامي "، وهي منظمة إسلامية دعوية تأسست منذ 1962 ومقرها في مكة المكرمة، بأن تدفع رواتب الأئمة والخطباء الأتراك الذين يقومون بمهام الوعظ والإرشاد لأبناء الجالية التركية في ألمانيا [69]. بينما كانت رابطة العالم الإسلامي " آخر الحلفاء الذين يمكن أن يفكر فيه الجنرالات الأتاتوركيين في ضوء عدائها للكمالية وتمويلها إصدارات تستنكر سياسات الكماليين العلمانية ومصطفى كمال..." على حد قول بعض الباحثين الأتراك [70].

إن تبني " التوليف التركي – الإسلامي " من قبل قادة انقلاب 12 أيلول 1980 هيأ الفرصة لأعضاء " موقد المثقفين " لتطبيق أجندتهم الاجتماعية عندما جعلتهم الحكومة العسكرية بمثابة " سماسرة ثقافيين رئيسيين للدولة "، فقد أصبح لهم صوت مسموع في الهيئة العامة للتخطيط، وهي الهيئة المسؤولة عن رسم خطة التنمية الخمسية للبلاد [71]. وقد أصدرت هذه الهيئة، بالتعاون مع موقد المثقفين، تقرير الثقافة القومية " Milli Kultur Raporu " في عام 1983 أشار إلى أن دعامتي الثقافة الوطنية هما، القيم الخاصة (التي جاءت من آسيا الوسطى) أي القيم التركية الخالصة، والإسلام [72]. أما الخطة الخمسية للتنمية التي أقرّها النظام العسكري في العام ذاته فقد جاء فيها أن " دوراً كبيراً يقع على المؤسسة الدينية من أجل حماية الدولة وعدم شرذمة الوحدة الوطنية " و " أن الدين ليس مذهباً ينظم العبادات بل أنه ضرورة اجتماعية " [73]. كما أن نظرة متفحصة للمقالات المنشورة في الموسوعة الإسلامية الجديدة " Islam Ansiklopedisi " الصادرة عن المؤسسة الدينية " Diyanet Vakfi "، وكذلك أعداد مجلة الدين " Diyanet Dergisi " الصادرة عن إدارة الشؤون الدينية، تشير إلى مدى تجذّر " التوليف التركي – الإسلامي " بوصفة إيديولوجية رسمية للدولة [74]. وكان لهذه الإيديولوجية دور في صياغة دستور عام 1982 حيث أن اثنين من أعضاء " موقد المثقفين " كانوا من الأعضاء البارزين في لجنة إعداد الدستور [75].

تأسيساً على ما سبق، أُعيدت هيكلة العديد من المؤسسات الثقافية والإعلامية في تركيا وفقاً لأفكار وتوجهات " موقد المثقفين ". فقد فقدت الجامعات استقلاليتها منذ عام 1982 وأصبحت تابعة لمجلس التعليم العالي، الذي يرتبط بدوره بمكتب رئيس الجمهورية التركية، وأصبحت دائرة الإذاعة والتلفزة الرسمية " TRT " بمثابة منبر إيديولوجي لتلك الأفكار والتوجهات. وكان على وسائل الإعلام، من إذاعة وتلفزة وصحافة، أن تؤدي دوراً رئيساً في خلق صياغة مشاعر وقيم جماعية[76]. وكان على النظام التعليمي أن يؤدي دوراً أكثر أهمية من خلال تعليم الدين والأخلاق، وإعادة النظر في الكتب المنهجية ذات العلاقة، كما كان على رئاسة الشؤون الدينية أن تؤدي دورها في تحقيق التضامن القومي من خلال الوعظ والإرشاد والإصدارات. إن تقريراً جرى إعداده في عام 1981 من قبل لجنة من وزارات عدة، ومن الاستخبارات التركية، دعا إلى زيادة عدد " معاهد إمام- خطيب" لمواجهة احتياجات البلاد، وإلى تدريس الدين في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وتشجيع

البرامج الدينية في محطة التلفزة الرسمية، والتوسع في نشر الكتب الدينية، وبناء مساجد في المناطق التي لا توجد فيها أصلاً (أي مناطق العلويين)، وتأمين أئمة وخطباء ومؤذنين لـ 18,000 مسجد [77]. وانعكست وجهة النظر الرسمية هذه في دستور عام 1982، فقد جعلت المادة (24) منه التربية والتعليم في ميداني الدين والأخلاق تحت إشراف الدولة وسيطرتها، وتعليم الثقافة الدينية والتربية الأخلاقية أجبارياً في مناهج الدراسة الابتدائية والثانوية. أما المادة (136) فقد حوّلت رئاسة الشؤون الدينية إلى مؤسسة دستورية مهمتها العمل من أجل تحقيق وحدة البلاد والتضامن القومي، وأن تقوم بذلك طبقاً لما ورد في القانون الخاص بها، ووفقاً للمبادئ العلمانية، بعيداً عن كل الآراء والأفكار السياسية[78]. وعلى غرار ذلك تقريباً برر الجنرال ايفرن منطق إدخال الدروس الدينية في مناهج المدارس الابتدائية والمتوسطة ضمن الإطار العام للعلمانية قائلاً " لا يمكن إعطاء التعليم الديني للطفل من قبل كل عائلة.والحقيقة،حتى إذا حاولت العائلة أن تفعل ذلك فإن هذا يكون غير مناسب طالما قد تعلمه بشكل خاطئ، وغير كامل، أو من خلال وجهة نظر خاصة بالعائلة. لقد طلبت منكم قبل هذا عدم إرسال أطفالكم إلى دورات تعليم قرآن غير خاضعة لسيطرة الدولة. وهكذا جعلنا هذا شرط في الدستور. بهذه الطريقة سيجري تدريس الدين لأطفالنا من قبل الدولة وفي مدارس الدولة. هل نحن الآن ضد قضية العلمانية أم نخدمها ؟. إننا نخدمها بالطبع، فالعلمانية لا تعني حرمان المواطنين الأتراك من التعليم الديني وجعلهم عرضةً للذين يستغلون الدين " [79].

إن أبرز جوانب التطبيق العملي للسياسة السالفة الذكر في مجال التعليم الديني والمناهج الدراسية من جهة، والمهام التي أسندت إلى رئاسة الشؤون الدينية من خلال الوعظ والإرشاد والإصدارات، تمثلت في ما يأتي :

1- زيادة أعداد المؤسسات التعليمية ذات الطابع الديني لتهيئة أعداد كافية من معلمي التربية الدينية والأخلاقية لوزارة التربية، ومن الموظفين لرئاسة الشؤون الدينية للعمل بمثابة أئمة وخطباء، ومفتين وغير ذلك من الوظائف. إذ وافق مجلس الأمن القومي على فتح 92 معهد جديد من معاهد الأئمة والخطباء ليرتفع عددها من 258 إلى 350 معهداً، وعدد الطلاب الذين يرتادونها إلى270,000 طالب[80]. وفي الإطار ذاته تقرر تحويل المعاهد الإسلامية العليا اعتباراً من 31 آب 1982 إلى كليات علوم دينية " Ilahiyat Fakültesi " وإلحاقها بالجامعات الموجودة في مناطقها، وهكذا ظهرت 8 كليات علوم دينية تابعة لجامعة أنقرة، وجامعة مرمرة في إسطنبول، وجامعة سلجوق في قونية، وجامعة أرجيس في قيصري، وجامعة 9 أيلول في أزمير، وجامعة أتاتورك في أرضروم، وأولوداغ في بورصة، وجامعة 19 مايس في سامسون[81]. ويدخل ضمن هذا الإطار أيضاً الزيادة في عدد مدارس تعليم القرآن الكريم للبالغين، والخاضعة للإشراف الرسمي [82]، ففي حين كان عدد تلك المدارس 1,538 في العام الدراسي 1978-1979، فإن الرقم تضاعف ليصل إلى 3,047 في العام الدراسي 1982-1983. وارتفع في الوقت ذاته عدد الذين يرتادونها من 68,486 إلى 114,668 خلال الأعوام نفسها [83].

2- تأسيس قسم جديد في رئاسة الشؤون الدينية باسم " قسم الإرشاد " في عام 1981 للعمل ضد القومية الكردية في جنوب شرق البلاد. ومنذ ذلك الحين نظّم ذلك القسم، وبشكل منتظم، مؤتمرات ومحاضرات في تلك المنطقة لشرح مخاطر حزب العمال الكردستاني " P.K.K " وإيديولوجيته الماركسية. وكان هذا النهج يعني " أن الحكومة العسكرية فضلت استغلال المشاعر الدينية والولاءات التقليدية بدلاً من تشجيع التعددية والديمقراطية القائمة على المشاركة لتحقيق الاستقرار السياسي والوحدة القومية " حسب قول محمد خاقان ياوز، الباحث التركي المتخصص في شؤون الحركة الإسلامية المعاصرة في تركيا[84]. إن مهام رئاسة الشؤون الدينية توسعت لتشمل الحفاظ على القومية التركية، وقد لخّص ذلك عارف صوي تورك A. Soytürk نائب رئيس الشؤون الدينية منذ 1980بالقول : " أن مشاعرنا القومية والدينية متداخلة. إن الرئاسة تسعى إلى تقوية وتشجيع الوعي القومي والديني في الوقت نفسه. إن مهمتنا لا تقتصر علىالدين، بل أنها تتضمن الحفاظ على القومية التركية " [85].

3- زيادة الميزانية المخصصة لإصدارات رئاسة الشؤون الدينية من الكتب والدراسات والمجلات، ولعل بعض الأرقام تعطي فكرة عن الاتجاه الديني في تلك المدة. ففي عام 1979 أصدرت رئاسة الشؤون الدينية مليوني نسخة من 30 كتاباً دينياً، بينما أصدرت في عام 1982 ما مجموعه 5,720,000 نسخة من 53 كتاباً[86]. وكان الهدف من بعض تلك الإصدارات تقديم صورة جديدة عن أتاتورك لإقناع الشباب بأنه كان مسلماً مخلصاً اختاره الله للدفاع عن دينه ووطنه[87]. وكانت هذه الصورة منسجمة مع تلك التي أرادتها الحكومة العسكرية، إذ أراد الجيش إعطاء انطباع بأن هناك تناغماً بين الإسلام والإيديولوجية الكمالية. فخلال الانقلاب نشر الجيش كتاباً في 3 مجلدات بعنوان " الأتاتوركية – Atatürkçülük " قدم أتاتورك في صورة إنسان ورع أدرك ضرورة الإسلام المتنور، ونفذ إصلاحات تحديثية لتحرير الإسلام من " القوى الرجعية ". وكان الكتاب يهدف إلى إيصال ثلاث رسائل وهي ؛ أن الإسلام ضروري للتماسك الاجتماعي للأمة ؛ وأن هناك تناغماً بين الكمالية والإسلام؛ وأن العلمانية ضرورية لتطور " إسلام حقيقي "، أي الإسلام المتنور، وإن الهدف من إصلاحات مصطفى كمال هو تطور " دين عقلاني ومنطقي " [88].

4- إعادة كتابة بعض الكتب الدراسية في المدارس الثانوية بشكل ينسجم مع التوليف التركي – الإسلامي، ووفق شعاره " التركي الأفضل هو التركي المسلم، والمسلم الأفضل هو التركي المسلم "[89]. ومن خلال إعادة الكتابة هذه أعاد القادة العسكريون التاكيد على أساطير وتصورات أسبق، ومنها " الجندي التركي المدافع عن العقيدة الإسلامية " [90].

يتضح مما سبق أن المجالات الأساسية التي انعكست عليها إيديولوجية " التوليف التركي – الإسلامي " في عهد الحكومة العسكرية كانت التعليم والإعلام والنشر. ولا شك أن هذا التوجه، الذي تزامن مع توجيه ضربة كبيرة إلى اليسار التركي، أفاد الإسلاميين

كثيراً فيما بعد، ولاسيما ما يتعلق بالعمل والتوظيف في كثير من المؤسسات الرسمية، باستثناء المؤسسات العسكرية التي كانت القيادة العسكرية تعدها خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه. ففي حين سُمح لخريجي معاهد إمام – خطيب بالتقديم إلى الجامعات والمعاهد العليا في البلاد كانت الأكاديميات العسكرية ترفض قبولهم تماماً [91].

لقد كررت إيديولوجية " التوليف التركي – الإسلامي " خطأ الإيديولوجية الكمالية أو الأتاتوركية عندما تجاهلت التعددية القومية في تركيا، لاسيما الكرد الذين يشكلون ثاني أكبر قومية في البلاد بعد الأتراك. ولذا فإن المساعي التي بذلت في إطار تلك الإيديولوجية لإبعاد الكرد عن الحركة القومية الكردية لم تصادف نجاحاً مهماً يذكر بدليل اندلاع الحركة الكردية المسلحة منذ صيف 1984 وتطورها في السنوات اللاحقة. إن المفارقة تبدو هنا من حقيقة أن رئاسة الشؤون الدينية التي كانت تنظم، باسم الإسلام، المؤتمرات والندوات والمحاضرات في المحافظات الكردية في جنوب شرق البلاد لمحاربة القومية الكردية، ولكي يكون الكرد " مواطنين أتراك موالين "[92]، كانت تعمل في الوقت نفسه على تعزيز القومية التركية، وباسم الإسلام أيضاً.

هوامش الفصل الرابع

(1) الزين، المصدر السابق، ص 326.

(2) John H. McFadden، " Civil – Military Relations in the Third Turkish Republic "، Middle East Journal، vol. 39، No. 1 (Winter – 1985) P. 70.

(3) A. Howard، op.cit، P. 159.

(4) لمزيد من التفاصيل عن دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأجهزة الأمن والمخابرات التركية، في موجة أعمال العنف التي اجتاحت تركيا في تلك الفترة، ودور المخابرات المركزية الأمريكية في انقلاب 12 أيلول 1980، يُنظر ،

Daniele Ganser، Nato's Secret Armies : Operation Gladio and Terrorism in Western Europe (London – Frank Cass – 2005) P.235 - 239.

(5) أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص ص 235-236 ؛ الزين، المصدر السابق، ص 331.

(6) الزين، المصدر السابق، ص 330.

(7) اختصاراً لتسمية " Partiya Karkeren Kurdistan "

(8) نور الدين، حجاب وحراب، ص 109.

(9) المصدر نفسه، ص 123.

(10) حول عدم مشاركة حزب السلامة الوطني وأعضائه ومناصريه في أعمال العنف والإرهاب السياسية حينذاك يُنظر،

الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص 137 ؛

Andrew Mango، Turkey and the War on Terror(New York – Routledge – 2005) P.60.

(11) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص 109.

(12) جرجيس حسن، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاه (د.م – 1990) ص 53.

(13) الطحّان، المصدر السابق، ص 265.

(14) Anat Lapidot، " Islam Activism in Turkey since 1980 Military Takeover " in، Bruce Maddy – Weitzman & Efraim Inbar (eds.)، Religious Radicalism in the Greater Middle East (New York – Routledge – 1997) P. 63.

(15) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص ص 132-133 ؛

Howard، op. cit، P. 159 ; Peretz، op. cit، P. 192.

(16) راجع مضمون البرنامج في،

دانيلوف، المصدر السابق،ص ص 397-398 ؛ أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص 208.

(17) Birol Ali Yeşilda، " Problems of Political Development in the Third Turkish Republic." Polity، Vol. 12، No. 2 (Winter – 1988) P. 352.

(18) Erhard Franz، " Secularism and Islamism in Turkey " in، Kai Hafez and Others، The Islamic World and the West : an introduction to political Cultures and International Relations (Leiden – Brill – 2000) P. 168.

(19) حسن، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية...، ص 54.

(20) المصدر نفسه، ص 49.
(21) Ganser، op. cit، PP. 239-240.
(22) حسن، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية...، ص 49 ؛ Ibid، P. 239.
(23) أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص ص 204-206.
(24) المصدر نفسه، ص 203 ؛ احمد ومراد، المصدر السابق، ص 302.
(25) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص 406-407 ؛ أحمد ومراد، المصدر السابق، ص 302.
(26) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص 411-412 ؛ Howard، op. cit، P. 159.
(27) Taspinar، op. cit، P. 137.
(28) Howard، op. cit، P. 160.
(29) لمزيد من المعلومات عن تلك الإجراءات والأرقام عن أعدا المعتقلين والأحكام الصادرة بحقهم، والذين منعوا من الحصول على جوازات سفر أو فروا إلى خارج تركيا، يُنظر، أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص 408-416 ؛

Ibid، PP. 160-162 ; Yavuz، Islamic Political Identity ...، P. 69 ; Yilmaz Atasoy ، Hegemonic Transition، The State and New – Liberal Crisis in Capitalism (New York- Routledge – 2009) P. 211.

(30) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 412.
(31) Howard، op. cit، P. 159.
(32) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 415 ؛ Zürcher، op. cit، P. 278.
(33) حول مضمون دستور 1982 يُنظر، دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 429-436، والواقع أن هذا الدستور مثل تراجعاً في موضوع الحريات السياسية قياساً إلى دستور عام 1961 الذي عدّه الجيش واحداً من العوامل التي هيأت المجال أمام ظهور الأحزاب والتنظيمات اليسارية والاشتراكية في تركيا، وبالتالي عدم الاستقرار السياسي فيالسبعينات. ولذا فإن دستور 1982 الذي كُتب تحت إشراف مجلس الأمن القومي صُمم لتقليص مشاركة المواطنين في السياسة. وفي عام 1995 تم إجراء تعديل على 15 مادة في هذا الدستور أدت إلى توسيع الحقوق السياسية للموظفين المدنيين والأكاديميين والجمعيات والاتحادات المهنية بعد أن كان محظوراً على هذه الفئات والهيئات المشاركة في أي نشاط سياسي،

Sinem Gürbey ،" Civil Society and Islam in Turkey "، Graduate Student Conference- Culumbia University – Spring 2006، PP. 1014 ،.

(34) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 422.
(35) النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص ص 173-174 ؛

Stephen Vertigans ،Islamic Roots and Resurgence in Turkey: Understanding the Muslim Resurgence (U.S.A – Greenwood Publishing Group – 2003) P. 62.

(36) Karabelias ،op. cit ،P. 135.
(37) معوض، المصدر السابق، ص 24.
(38) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 422.
(39) سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1983 - 1991: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه – كلية التربية – جامعة الموصل - 2007، ص 35.
(40) للمزيد عن هذه الأحزاب يُنظر،
أحمد ومراد، المصدر السابق، ص ص 328-329 ؛ الجبوري، المصدر السابق، ص ص 37-38 ؛

pp. 54-69. ،op.cit ،Yücel

(41) الجبوري، المصدر السابق، ص ص 45-46.

(42) راجع نص الكتاب الموجه من الجنرال ايفرن إلى أربكان بهذا الخصوص بتاريخ 12 أيلول 1980 في، اوجار، المصدر السابق، ص 226.

(43) الطحّان، المصدر السابق، ص 260.

(44) اوجار، المصدر السابق، ص 250.

(45) المصدر نفسه، ص ص 259-261.

(46) نور الدين، قبعة وعمامة...، ص 26.

(47)Robert Bianchi ،Guests of God : Pilgrimage and Politics in the Islamic World (U.S.A – Oxford University Press – 2002) P. 164.

(48)Kaplan ،op. cit ،P. 119.

(49)Kevin Robins ،" Interrupting Identities Turkey / Europe " ،in ،Stuart Hall & Paul Du Gay (eds.) ،Questions of Cultural Identity (London – SAGE PublicationLtd – 2005) P. 71.

(50)Yavuz ،Islam Political Identity … ،P. 70.

(51)Erik – Jan Zürcher ،Islam in the Service of National and Pre-national State : The Instrumentalisation of Religion for Political Goals by Turkish Regimes between 1880-1980,p.11.. www.leidenuniv.nl/content-docs/wap/ejz29

(52) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص ص 139-141.

(53)Binnaz Toprak ،" Islam and Democracy in Turkey " in ،Ali Çarkoğlu & Barry M. Rubin (eds.) ،Religion and Politics in Turkey (New York – Routledge – 2006) P. 37.

(54)Zürcher ،Islam in the Service of … ،PP. 6-11 ; Kemal H. Karpat ،Ottoman Past and Todays Turkey (Leiden – Brill – 2000) P. 127.

(55) الحقيقة أن أصول " موقد المثقفين " تعود إلى بداية الستينات عندما أسس مجموعة من الباحثين في كلية الإنسانيات في جامعة إسطنبول منتدى فكري باسم " نادي المثقفين – Aydinlar Klübü "، وكان ذلك بمثابة رد فعل على التوجه السياسي الجديد في البلاد بعد دستور 1961 الذي فسح المجال أمام الأفكار والحركات اليسارية ذات التوجه الماركسي، والنقابات العمالية وغير ذلك. وكان بين أعضاء النادي مؤرخون مثل عثمان طوران وإسماعيل حقي دانشمند، وقد أغلق النادي في عام 1965، ثم ظهر عام 1970 باسم " موقد المثقفين ". يُنظر،

Sam Kaplan ،The Pedagogical State : Education and Politics of National Culture in post – 1980 Turkey (California - Stanford University Press – 2006) P. 76.

ويُنظر أيضاً، http://sozluk.sourtimes.org/show.asp

(56)Zürtcher ،Islam in the Service of … ،P. 11.

(57)Lapidot ،op. cit ،P. 68.

(58)Kaplan ،The Pedagogical State ،P. 76.

(59)Zürcher ،Turkey ،A Modern History ،P. 288 ; Zürcher ،Islam in the Service of … ،P. 11.

(60)Erkan Akin & Ömer Karasapan ،" The Turkish – Islamic Synthesis " Middle East Report ،No. 153 ،July – August 1988.

(61)Ibid.

(62)Yavuz ،Political Islam … ،P. 68.

(63)Kaplan ،Din-u Devlet … ،P. 120.

(64) عندما كان الب أرسلان توركيش زعيم حزب الحركة القومي معتقلاً بعد الانقلاب نُقل عنه قوله أن قيادة الحزب في السجن إلا أن أفكارها موجودة في السلطة، في إشارة إلى تبني قيادة انقلاب 12 أيلول 1980 " التوليف التركي – الإسلامي " كإيديولوجية للدولة، يُنظر، Toprak ،Islam and Democracy in Turkey ،P. 37.

(65)Zürcher ،Turkey ،A Modern History ،P. 288.

(66)Yavuz ،Islamic Political Identity ،PP. 70-71.

(67)Karakas ،op. cit ،P. 18.

(68)Rabasa & Larrabee ،op. cit ،P. 37 ; Ely Karman ،" Radical Islamic Movements in Turkey " ،in ،Barry Rubbin (ed.) ،Revolutionaries and Reformers : Contemporary Islamic Movements in the Middle East (New York – Sunny Press – 2003) P. 42.

(69)Lapidot ،op. cit ،P. 69 ; Salt ،op.cit ،P.16.

(70)Erkan Akin & Ömer Karasapan ،" The Rabita Affair. " Middle East Report ،No.153 (July – August 1988) P. 15.

(71)Kaplan ،The Pedagogical State … ،P. 76.

(72) نور الدين، تركيا : الصيغة والدور، ص 81 ؛ Yavuz ،Political Islam … ،P. 68.

(73) المصدر نفسه، ص 66.

(74)Yavuz ،Islamic Political Identity ،P. 69.

(75)Ibid ،P. 72 .

(76)Lapidot ،op. cit ،P. 74.

(77) نور الدين، تركيا : الصيغة والدور، ص 81.

(78) راجع نص المادين (24) و (136) من دستور الجمهورية التركية لعام 1982.

(79)Taspinar ،op. cit ،P. 139 ; Umit Cizre Sakallioğlu ،" Parameters and Strategies of Islam – State Interaction in Republican Turkey " International Journal of Middle East Studies ،No. 28 ،1996 ،P. 246.

(80)Özlem Denli ،" Freedom of Religion : Secularist Policies and Islamic Challenge" in ، Zehra F. Kabasakal Arat (ed.) ،Human Rights in Turkey (Philadelphia – University of Pennsylvania Press – 2007) P. 93.

(81)Buyrukçu ،op.cit ،p. 103.

(82) لا يقصد بهذه الدورات الصيفية التي كانت تنظم في معظم أنحاء البلاد لتعليم الأطفال القرآن الكريم، أي (الكتاتيب)، ولاسيما في المناطق الريفية، والتي لا يمكن حصر أعدادها بدقة لأن معظمها غير خاضعة لإشراف رسمي، وقد تصل إلى بضعة عشرات الآلاف.

(83)Kilavuz ،op. cit ; Lapidot ،op. cit ،P. 72.

(84)Yavuz ،Political Islam … ،P. 68 ; Yavuz ،Islamic Political Identity … ،P. 70.

(85)Yavuz ،Islamic Political Identity ،P. 70.

(86)Salt ،op. cit ،P. 18.
(87)Bianchi ،op. cit ،P. 165.
(88)Yavuz ،Islamic Political Identity … ،PP. 70-71.
(89) كرامر، المصدر السابق، ص 121 ؛ Taspinar، op. cit، P. 139.
(90).Kaplan ،Din-u Devlet … ،P. 114
(91).. Ibid
(92)Karakas ،op. cit ،P. 18.